http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1364) السنة السادسة - الاحد (9) تشرين الثاني 2008

في مؤتمر النخب والكفاءات في بغداد

المالكي يدعو الى ضرورة الخروج من نظام المحاصصة والتوافق
برهم صالح: الدستور يحدد الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية

بغداد/ نصير العوام

دعا رئيس الوزراء نوري المالكي الى تحديد شكل نظام الدولة الحالي و الصلاحيات بين الاقليم والمحافظات من جهة والحكومة الاتحادية من جهة اخرى.

مشددا في الوقت ذاته على ضرورة الخروج من نظام المحاصصة والتوافق الذي سارت عليها العملية السياسية في العراق

واشار المالكي في كلمته التي القاها في مؤتمر النخب والكفاءات العراقية الذي عقد امس السبت ببغداد الى ان الاتحادية واللامركزية لاتعني تقسيماً للبلاد أو تضعيفاً للحكومة، فهي تصنع وحدة على اساس متين من قناعة الشعب وتضع الجميع امام هدف واحد وهو تمكين المواطن من القرار»، مبينا ان من بين ايجابيات التعددية انها تفتح فرصا متساوية امام جميع السكان وتقلل سلسلة المراجعات وما تفرضه من جهد وضياع .

ورأى المالكي ان الدستور كتب في اجواء سادها الاستعجال ونغمة المحاصصة التي بلغت ذروتها ، ولكن لم يكن هناك متسع الا لكتابته لكي يستقر العراق على دستور يحكم مرحلة من اصعب المراحل التي مر بها العراقيون.

وتابع:» الدستور كان نتاجا عراقيا بكل ما فيه برغم انه غير كامل ، لكننا نستطيع القول ان الدستور شكل نظاما للدولة وللمواطن استطعنا من خلاله ان نعبر الى ضفة جديدة بعيدة عن كل التهديدات الارهابية التي ارادت ان تعيدنا الى حقبة الماضي .

وقال : لابد من تحديد الانظمة وماذا نريد ، هل نريد نظاما برلمانيا أو نظاما رئاسيا او نظاما خليطا ، لذا لابد من تحديد شكل الدولة ثم نذهب الى التشريعات.

واضاف:» اذا كانت نظرية التوافق والمحاصصة ضرورية للعبور بالوطن في هذه المرحلة فلا يمكن ان نستمر عليها ، وتابع :» اننا لسنا ضد صلاحيات الاقليم او المحافظة ، ولكن يجب ان تكون الدولة الاتحادية هي المسؤولة عن النظام السياسي الداخلي والخارجي للدولة العراقية.

واكد المالكي ان عدم اعطاء اهمية للمفردات التي تضمنها الدستور ، فستكون هذه المفردات خطيرة وكبيرة في المستقبل وخاصة في صلاحيات المحافظات او الاقليم وعلاقتهما مع الحكومة الاتحادية.

من جانبه قال نائب رئيس الوزراء برهم صالح ان الدستور يحدد الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية ، واضاف في تصريح للمدى امس السبت على هامش المؤتمريجب الالتزام بالدستور ، ولاسيما هناك خلاف بشأن الدستور ويجب ان نرجع للشعب العراقي وفق الاليات الدستورية لنقوم بتعديله .

وأكد صالح على ان الالتزام بالدستور هو الاساس ،وان الدستور هوالمرجعية لحسم اية مشاكل او خلافات تبرز بين الاقاليم والمحافظات اوالحكومة الاتحادية .

وتابع بالقول هناك رؤى متباينة ومشاكل تبرز مع رغبة بعض المحافظات بأن تخصص لها حصة من الموازنة العراقية ومن الخدمات والتعيينات ، وتريد ان تشارك في صياغة المشاريع التربوية والتنموية ، معتبرا هذا هو مطلبا مشروعا ،و لكن «لم نتوصل الى السياقات التفصيلية لتحديد ملامح هذه العلاقة ،وهذا يتطلب وقتاً».

من جانبه شدد رئيس منظمة مؤتمر النخب والكفاءات العراقية الشيخ همام حمودي على ان الهدف الاساسي لمؤتمر الكوادر والنخب العراقية لنستفيد من خبرات الجامعات والخبرات المتمرسة ، واضاف للمدى امس السبت هدف المنظمة هو اشراك المجتمع المدني في علاج مشكلة صلاحيات الاقاليم وعلاقتها بالحكومة الاتحادية، والتي اردنا ان لا تبقى محصورة بين الوزير والمحافظ او بين امانة مجلس الوزراء ومجلس المحافظة.

واوضح ان المنظمة ارادت ان تضع الموضوع امام الرأي العام ونفتح النقاش المباشر والمفتوح لحلها لانها تضع الاساس لنظرية ادارة الحكم في العراق ، وبرغم ان النظام الذي نبحث عنه قد تم توضيحه بالدستور لكننا بحاجة الى قوانين وتشريعات تعطي تفاصيل في هذا الخصوص.

واشار حمودي الى ان تنفيذ قانون المحافظات والاقاليم سيبدأ بعد انتخابات مجالس المحافظات القادمة ،لأن مجلس المحافظة القادم يحتاج الى ان يكون على بينة من صلاحياته ، مبينا ان في بعض القضايا تكون لهم الصلاحيات الكاملة كما يشير الدستور وفي بعضها يرتبطون بالحكومة الاتحادية.

وانطلقت فعاليات مؤتمر النخب والكفاءات في بغداد صباح السبت بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه برهم صالح والشيخ همام حمودي رئيس منظمة مؤتمر النخب والكفاءات العراقية.

ومنظمة مؤتمر النخب والكفاءات العراقية تجمع علمي غير سياسي، مقرها الرئيسي في بغداد، وتسعى إلى الإهتمام بالشؤون العلمية والمعرفية لمواجهة تحديات وإستحقاقات مستقبل العراق وعلى كافة الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعلمية والتربوية، وفقا للمنظمة.

عراقيون يتطلعون الى ممارسة تجربة انتخابية ناجحة كمثيلتها في امريكا

بغداد/ جعفرالونان

كانت ليلة الاربعاء ٤/١١من الشهر الجاري درساً للعالم بتحول السلطة بشكل سلمي ،فقد انتخب الامريكون رئيساً لهم من دون ان يستخدموا الاسلحة او مظاهر الشغب في وقت رحب فيه الجمهوريون المنهزمون من خلال صناديق الاقتراع وما اقرته الاوراق داخل صناديق الاقتراع ،فبعد انتخاب الفتى الاسود باراك اوباما ظهر منافسه جون ماكين على شاشات التلفاز ليرحب برئيس الولايات المتحدة الجديد ووصفه: أنه شخص جدير بقيادة اميركا الى الامام ،أما الرئيس الاميركي المنتهية ولايته بوش فقد دعا اوباما الى زيارة البيت الابيض وقال فور الاعلان عن نتائج الانتخابات:الليلة الماضية وجهت دعوة الرئيس المنتخب والسيدة اوباما الى البيت الابيض ،وانا ولورا نتطلع الى استضافتهما في اقرب وقت ممكن .الاميركيون البيض لم يفكروا بلون الرئيس الامريكي الجديد ولم يدعوا الى طعن بفوز انتخاب الاسود... الحكومة العراقية وعلى لسان برهم صالح نائب رئيس الوزراء رحبت بالعملية الانتخابية وقال برهم فور عودته من الولايات المتحدة أن فوز اوباما سيؤدي إلى تغييرات عالمية خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط والعراق مبيناً أن العراق يتطلع الى تمتين العلاقات مع الإدارة الاميركية المقبلة ،ويبقى السؤال هل يمكن للعراق أن يستفيد من تجربة التداول السلمي خاصة وانه خاضها قبل ثلاث مرات مع ماشاب تلك المرات الثلاثة من ملاحظات عدة ابرزها المحاصصة الطائفية التي بنيت على اساسها العملية الانتخابية.

محمود عثمان النائب عن التحالف الكردستاني قال للمدى: نامل أن يختار الناخب العراقي للشخصيات تمتلك القدرة على ادارة البلاد بعيدا عن الانتماء والميول مضيفاً أن العراق اليوم تحكمه صناديق الاقتراع وقد قطع مسافة لابأس بها من الطريق الديمقراطي وتابع عثمان ان انتخاب الامريكان أوباما يقابله انتخاب العراقيين ذوي الاغلبية العربية لرئيس جمهورية من قومية كردية.

ويشير النائب سليم عبد الله المتحدث بأسم جبهة التوافق الى أن الشعب الامريكي قطع اشواطاً واسعة بهذا الاتجاه لانهم ركزوا على عنصر المواطنة والكفاءة في اختيارمن يحكمهم بغض النظر عن لونه وانتمائه واكتفى عبد الله بوصف الانتخابات الاميركية درساً جيداً ينبغي الاستفاده منها.

من جهته قال مفيد الجزائري النائب عن الحزب الشيوعي ليس بغريب ان يعيش الاميركيون تلك الاجواءالانتخابية بل هم معتادون عليها وانما الغريب هو اختيار رئيس ليس أبيضَ ولم يستبعد أن الجزائري أن يكون بعض المتطرفين البيض قد امتعضوا من انتخاب الرئيس الاسود واضاف أن المقارنة بين مجتمعين لكل منهما خصوصيته التاريخية والمعرفية والثقافية تضعنا في اشكالية التشخيص ويشير النائب الى أن العراق قد وضع قدميه على الطريق الصحيح والحديث للجزائري نتطلع الى اليوم الذي يختار فيه الشعب من يجده الاجدر لقيادته بعيداً عن انتمائه ولونه ونسعى من اجل تحقيق ذلك.

ويقول رئيس كتلة الفضيلة بمجلس النواب حسن الشمري ، ان نتائج الانتخابات الامريكية كانت خلاف ما كان يتوقعه .

واضاف الشمري: كنا نعتقد ان هناك ثوابت للرئاسة الامريكية لا يمكن تخطيها مثل مسألة العمر واللون، مستدركا انه وجد الشعب الامريكي من خلال نتائج الانتخابات ، شعبا واعيا سياسياً وتعامل مع البرنامج السياسي ولم يتعامل مع أي خلفية عرقية او اللون في الجنس ولم تكن الخلفيات الاثنية مسيطرة عليه.

واعرب الشمري عن أمله ان يتعامل الشعب العراقي وهو مقدم على انتخابات مجالس المحافظات مع البرامج السياسية فقط ، ولا يلتفت الى الخلفيات المذهبية والعرقية او أي خلفية اخرى،ويلتفت فقط الى صدقية الاشخاص التي تطرح برامجهم وادراك مدى امكاناتهم على تنفيذها ، داعيا الى الاستفادة من تجربة الانتخابات الامريكية.

واشار رئيس كتلة الفضيلة الى انه لايعتقد ان نشهد تغيرا كبيرا في طريقة تعاطي الرئيس الجديد لامريكا مع الوضع في العراق ، برغم انه بدأ يطرح مؤخراً فكرة انسحاب القوات المتعددة من العراق ، مبينا ان امام الرئيس المنتخب باراك اوباما فسحة لكي يدرس جدولة الانسحاب من حيث تفاصيلها ومبدأيتها .

اما المحلل السياسي واصف الهاشمي قال: علينا ان ندرك أن المجتمع العراقي لم يصل الى مرحلة النضوج الديمقراطي مقارنة بالمجتمع الاميركي الذي مارس الديمقراطية منذ وقت طويل ،المجتمع الذي لم يحمل عقداً ولا انتماءات تمتد عبر التاريخ واشار الى صعوبة استنساخ تلك التجربة على المجتمع العراقي، واستطرد الهاشمي قائلاً :لااستبعد أن يمارس العراق ذلك الكرنفال الجميل لكن هذا يتطلب وقتاً ليس بقصير.

ويعتبر محمد الجنابي رئيس مؤسسة الدراسات الدولية انتخاب باراك حسين اوباما اصغر رئيس اميركي المولود في ٤ آب من عام ١٩٦١ في هاواي ،لاب كيني مسلم وام اميركية بيضاء من ولاية هاواي الذي دخل عالم السياسة وهو في سن صغير فقد اصبح في عام ١٩٩٦عضو مجلس الشيوخ عن ولايته الينوي ومن ثم الانخراط بشكل رسمي بالحزب الديمقراطي ليصبح بعدها اصغر اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي سناً واول سناتور اسود في تاريخ مجلس الشيوخ الاميركي واخيراً اول رئيس اميركي اسود وعن امكانية تطبيق التجربة الانتخابية في العراق قال الجنابي: بالامكان تطبيقها اذ كان هناك من يسعى بجدية لوضع العراق على الطريق الصحيح.

واستبعد فاضل الشمري استاذ العلوم السياسة في جامعة بغداد «ان ياتي اليوم الذي ينتخب فيه الناخب العراقي، من دون النظر الى هوية من ينتخبه بسبب مايحمله العراقي من انتماءات قد تمنعه من ممارسة حرية الانتخاب عكس الناخب الاميركي فضلاً عن أن بعض السياسين مازالوا غير مقتنعين بتسليم السلطة بشكل سلمي.»

وتحدث فائز الشرع التدريسي في الجامعة المستنصرية عن الانتخابات الرئاسية الاخيره : ليس بوسعي أن اصف ماجرى في الانتخابات الاخيرة بغير بلاغة الوعي السياسي لدى الشعب الاميركي حين يكون الناخب على ثقة بنفسه وحاضره ووطنه متجاوزاً عقد الانحياز والتميز التاريخي وقال الشرع هناك مفارقة كبيرة بين يوم حارب حارب ابراهام لنكولن من اجل تحرير العبيد من الظلم في امريكا وبين اليوم الذي انتخب فيه اوباما رئيساً لأمريكا وعن تحقيق هذه التجربة في العراق اشار الشرع الى ضرورة تجاوز العقد والتراكمات عند الناخب العراقي على حد وصفه.

ليلى سالم الطالبة الجامعية قالت:أن مابقى مخزونا في ذاكرتي هو سؤال الصحفي دريفد اولايند عن وكالة (wtrff) الاسترالية عندما وجه سؤالاً لجورج بوش الرئيس السابق للولايات المتحدة الاميركية بعد ساعات من اعلان فوز اوباما أنه لوسمح لك الدستور الاميركي أن تكون موظفاً في حكومة اوباما هل ستوافق ،اجاب بوش من دون تردد او التواء نعم سأوافق أن اخدم شعبي في أي منصب ،واشارت الطالبة لو تمتع السياسي العراقي بهذا النفس لكان اليوم وضع العراق مختلف كثيراً واستبعدت سالم أن يعيش العراق هذه الاجواء.

اما حسام محمد (طالب جامعي) قال: على الرغم من امتعاض بعض الامريكيين البيض من تصريحات اوباما وميوله الى الشرق الاوسط حيث صرح قبل ساعات من فتح صناديق الاقتراع «لو تعرضت اسرة عربية اميركية للاعتقال بدون اعطائها الحق في أن توكل محام للدفاع عنها او بدون الخضوع للسير الطبيعي للعملية القانونية ،فأن ذلك يهدد الحريات المدنية « لكنهم لم يمتنعوا من التصويت له وتابع على العراقيين الافادة من هذا الدرس الديمقراطي الذي لم يخلف أي حوادث عنف او تظاهرات داعية للطعن بتلك الانتخابات وقبلوا أن تكون صناديق الاقتراع قاضياً لهم واضاف: لايمكن أن تحقق في العراق ماجرى في امريكا مالم نسع الى الحوار والتفاهم والتداول السلمي للمنصب والتثقيف على أن المنصب الرئاسي وسيلة لاغاية.

ويشير احمد جهاد الذي يعمل سائق تكسي إلى أن العراق هو البلد الاقرب لتلك التجربة في الشرق الاوسط فقد سبق أن مارس ثلاث عمليات انتخابية قد تكون قريبة الى ماشهدته اميركا موخراً فعلى الرغم من أن هناك اطرافاً حاولت أن تعكر تلك الانتخابات لكن اصرار العراقيين على الاستمرار انجز الشيء الكثير من المشروع الديمقراطي.

في أول مؤتمر صحفي له بعد إنتخابه رئيساً للولايات المتحدة

أوباما يتجنب الحديث عن مستقبل سياسته في العراق

واشنطن/ الوكالات

تجنب الرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما، في اول مؤتمر صحفي يعقده بعد فوزه بالانتخابات الامريكية، الحديث عن سياسته تجاه العراق، مخالفا بذلك التوقعات التي المحت الى ان العراق سيكون من أبرز المواضيع التي سيتطرق اليها في المؤتمر.

وأكتفى اوباما بالتطرق الى اساليبه في معالجة الموضوع الابرز في الولايات المتحدة، وهو الازمة العالمية التي قال ان معالجتها ستتطلب وقتا، وان الخروج منها يحتاج جهدا وتعاونا، فضلا عن اشارته الى ثبات موقفه تجاه ايران برغم رسالة التهنئة التي بعثها الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد له عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية.

وجاءت تصريحات اوباما، خالية تماما من الاشارة الى العراق، من دون ان يوضح فيما اذا كان سيبقي على وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس في منصبه حسب ما سربته وسائل اعلام غربية في وقت سابق ، ام انه سيعين وزيرا جديدا للدفاع مع استمرار معالجة الولايات المتحدة لحربين، بحسب اوباما الذي تجنب ذكر العراق او حتى افغانستان التي قال في وقت سابق انها الجبهة الرئيسية التي يجب ان تهتم بها الولايات المتحدة.

وكان الوجود الامريكي في العراق، قد حظي باهتمام ١٠٪ من اهتمام الناخبين الامريكيين في الانتخابات الرئاسية التي جرت ليل الثلاثاء الماضي، وفاز فيها اوباما بـ ٣٣٨ صوتا من اصوات الناخبين الكبار.

واعلن اوباما اثناء حملته الانتخابية انه سيسحب القوات الامريكية من العراق خلال ١٦ شهرا من توليه منصب الرئاسة في الولايات المتحدة، معتقدا ان افغانستان هي الأهم فيما قال انه "الحرب على الارهاب".

ويوجد في العراق، اكثر من ١٥٠ الف جندي امريكي منذ عام ٢٠٠٣، ينتهي التفويض الاممي بوجودهم في العراق نهاية عام ٢٠٠٨، وهو ما استدعى اجراء مفاوضات بين الحكومة العراقية وادارة الرئيس الامريكي جورج بوش لعقد اتفاقية امنية طويلة الامد، حظيت بردود فعل متباينة في العراق، خصوصا مع طلب الحكومة العراقية اجراء تعديلات على الاتفاقية، واطلاق تسمية "اتفاقية الانسحاب" عليها بدلا من الاتفاقية طويلة الامد.

وبشأن سياسة أوباما تجاه العراق خاصة وانه قد تعهد خلال حملته الانتخابية واهمها مستقبل القوات الامريكية في العراق وقد شكل أوباما فريقين منفصلين لوضع أسس إدارته احدهما يختص بالترشيحات والآخر بالسياسات.واطلع فريق السياسات على التحليلات والافادات الخاصة بالأمن القومي والموجودة بحوزة بوش ومساعديه، وبدأوا في وضع الأولويات التي تتسق وأجندة أوباما والاحتياجات الملحة.

ويرجح الفريق ان يحتل التعامل مع الوضع في العراق صدارة السياسة الخارجية لأوباما ويليه ايران باكستان ثم أفغانستان.

وبحلول الاسبوع المقبل، سيكون فريق السياسات قد انتهى من ترتيب هذه الأولويات، بينما سيكون فريق الترشيحات استكمل تشكيل اعضاء الإدارة

وفي أول مؤتمر صحفي لأوباما منذ انتخابه، أكد فيه اصراره على حل قضايا البلاد الاقتصادية بقوة ومرونة، سعيا إلى عدم تحميل الفئات المتوسطة تداعيات هذه المعضلة التي تحتاج إلى جهود، كما ركز على وحدة أميركا في مواجهة الصعاب، ومواصلة التعاون مع الشركاء والحلفاء في أوروبا والعالم، ومحاربة الإرهاب في افغانستان وباكستان، والسعي إلى دراسة الوضع في العراق تسهيلاً لنقل المسؤولية الأمنية تباعا إلى العراقيين.

بالنسبة لوزارة الدفاع، هناك دعوات من قبل أوساط معنية بشؤون الأمن القومي وحتى من داخل الحزب الديموقراطي تدعو إلى إبقاء الوزير روبرت غيتس في منصبه، ولو لفترة انتقالية لكي يشرف على نقل السلطات العسكرية للعراقيين، وإدارة الانسحابات من العراق، وزيادة عديد القوات في افغانستان، وهي قضايا اثبت غيتس قدرته على معالجتها، وهناك شخصيات اخرى مرشحة لهذا المنصب من بينها ريتشارد دانزيغ وهو من بين مستشاري اوباما للشؤون الامنية، اضافة إلى المسؤول السابق في وزارة الدفاع لورنس كورب.

المرشحون لمنصب مستشار الأمن القومي يشملون مستشارة اوباما للشؤون الخارجية سوزان رايس (لاقرابة بينها وبين كونداليسا رايس) وهي مسؤولة سابقة في عهد كلينتون، أو جيمس ستاينبرغ، وهو مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي خلال عهد كلينتون.

وهناك احتمال كبير بان يعين أوباما الرئيس السابق بيل كلينتون مبعوثا خاصا لحل النزاع الهندي ـ الباكستاني حول ولاية كشمير، لان أوباما مقتنع، وفقا لمصادر مقربة منه ان حل قضية كشمير سيساهم كثيرا في احتواء التحديات.

ودافع أوباما عن قراره تعيين رام ايمانويل في منصب الأمين العام للبيت الأبيض، على الرغم من اعتراضات بعض الأوساط على أسلوبه «المتوتر» والمفرط في صراحته في بعض تصريحاته وخطبه وردوده على الخصوم السياسيين.

ولم يفصح الرئيس المنتخب عن اسماء باقي كبار المسؤولين المرتقبين في إدارته، فيما يواصل الاميركيون ـ ومعهم عواصم العالم ـ مراقبة من سيتسلم أبرز أربع وزارات في حكومته: الخزينة، والخارجية والدفاع والعدل، المرشحون لمنصب وزير الخزينة يشملون شخصيات «كلينتونية»، ايضاً من ابرزها لورنس سامرز، وزير الخزينة في عهد كلينتون، وكان اوباما قد ذكر في السابق انه يمكن ان يختار المستثمر المعروف وارن بافيت لهذا المنصب الحساس، وهناك مرشحون اخرون غير معروفين خارج الأوساط المالية.